

Distr.: General
24 November 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة والستين

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد آشي (أنتيغوا وبربودا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ٤٦ من جدول الأعمال: التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات (تابع)

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير مفصل (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)
المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلاً

انتخاب رئيس وأعضاء مكتب الدورة الحادية والستين للجمعية العامة

اكتمال عمل اللجنة الخامسة في الجزء الثاني من الدورة الستين المستأنفة للجمعية العامة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

٢ - السيد هيل (أستراليا): قال لقد تضمن مشروع القرار استنتاجات مهمة فيما يتعلق بتحسين الإدارة في المنظمة من أجل الإنجاز الفعال لبرامج وخدمات الأمم المتحدة، كما أن إنشاء وظيفة لكبير موظفي تكنولوجيا المعلومات وإدخال نظام تخطيط موارد الجيل التالي من المشاريع يتسمان بقدر من التحدي، ولكنهما خطوتان ضروريتان لتحقيق المعايير المعاصرة للإدارة. كما ساهم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تحقيق ذلك الهدف، وتعتبر السلطة التقديرية المحدودة بشأن الميزانية الممنوحة للأمين العام بالرغم من تواضعها خطوة أيضا في الاتجاه الصحيح. وقال إن وفده يشعر بالارتياح أيضا لأن الأمين العام سيقدم تقريرا سنويا شاملا وحيدا.

٣ - ومضى يقول إنه في الوقت الذي تتسم فيه القرارات الواردة في مشروع القرار الحالي بأهمية كافية، كي ينضم وفده إلى توافق الآراء، من المهم التسليم بأن تدابير عاجلة لم يتم اتخاذها في بعض المجالات، فاللجنة لم تتخذ إجراء لإنشاء هيئة إشرافية مستقلة على المسائل التشغيلية والمالية أو إنشاء وظائف للموظفين الذين يكون هدفهم المحدد هو كفالة عدم ضياع الموارد المخصصة للتنمية وحفظ السلام وأنشطة الأمم المتحدة الأخرى في ممارسات للشراء تثير التساؤل. وقال، لقد أضعفت الدول الأعضاء بالتالي فرصة لمعالجة النقد الخارجي ولتوضيح التزامها بالإشراف المستقل وإصلاح عملية الشراء.

٤ - ومضى يقول، بيد أن القرارات الحالية تشكل خطوة إضافية لعملية مستمرة بالضرورة. وقال إن وفده يتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في الدورة الحادية والستين حيث تكفل الأمانة العامة أن تلي على نحو أفضل تطلعات الدول الأعضاء. وقال إن القابلية للمساءلة تعتبر حيوية في هذا الصدد، ويجب على الدول الأعضاء تحميل الأمانة العامة

البند ٤٦ من جدول الأعمال: التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات (تابع)

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير مفصل (تابع)
(A/C.5/60/L.67)

مشروع القرار A/C.5/60/L.67

١ - تم اعتماد مشروع القرار A/C.5/60/L.67.

بشكل مباشر لمقترحات الأمين العام وتمكين الأمانة العامة من الاستجابة السريعة للاحتياجات والأحداث المتغيرة، فإنها تدرك الحاجة إلى بذل المزيد من العمل لبناء دعم قوي لتوسيع السلطة التقديرية وتبديد مخاوف الدول الأخرى. وفي ضوء ضيق نطاق الآلية المنصوص عليها حالياً، يتوقع الاتحاد الأوروبي أن تستفيد الأمانة العامة استفادة تامة منها من خلال التحديد الناشط للكفاءات وحالات التقاضي المحتملة بدلاً من الانتظار فقط للتحقق وفورات أو ثمناً للوظائف الشاغرة بأسرع مما كان متوقعاً. وقالت إن بلدها يأمل في أن يُتبع إجراء عاجل وفعال للحصول على الموافقة اللازمة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بالصراف التقديري للمبالغ التي تزيد على ستة ملايين دولار حتى لا يشكل ذلك الشرط عبئاً وعقبة شاقة للأمانة العامة.

٧ - ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن ذلك، يفترض أن الآلية التجريبية لن تنطوي على تكاليف مباشرة أو غير مباشرة تزيد على موارد الميزانية التي تمت الموافقة عليها في بداية كل سنتين. كما يُتوقع أن يواصل الأمين العام استخدام تجربة إعادة توزيع ما يصل إلى ٥٠ وظيفة بشكل كامل في المدة المتبقية من فترة السنتين الحالية بالتزامن مع التجربة الجديدة، وأعربت عن الأمل في أن يكشف التقرير المتعلق بالتجربة الأولى، الذي سينظر فيه في الدورة الثانية والسنتين، عن حصول استخدام نشط وناجح لذلك النوع من إعادة التوزيع، مما يساعد بالتالي في تحقيق فهم أفضل لفوائده العملية العائدة على المنظمة.

٨ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يشارك الأمين العام رأيه بأن الإصلاح هو عملية مستمرة وليس حادثة عارضة. وإدراكاً منه بأن هناك المزيد من العمل الذي ينبغي أدائه، فإنه يتطلع إلى مناقشة القضايا المتعلقة بالإدارة والإشراف والمساءلة وإدارة الموارد والبشرية وإصلاح عملية الشراء وتوحيد حسابات حفظ السلام في الدورة الحادية والسنتين.

المسؤولية في أداء الخدمات. كما يجب ألا تسعى الجمعية العامة إلى تحميل الأمانة العامة مهمة تحديد المستويات الملائمة للمساءلة أو النتائج الناجمة عن العجز في الأداء. وتكون الدول الأعضاء قد أوفت بمسؤولياتها عندما تحمّل الأمانة العامة المسؤولية عن النواتج بدلاً من العمليات.

٥ - السيدة بيهرمان (فنلندا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إلى الاتحاد، وهي بلغاريا ورومانيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا وصربيا؛ فضلاً عن جمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقالت إن تدابير الإصلاح الإداري الأولية وفرت أساساً مفيداً لتحويل الأمم المتحدة إلى منظمة أكثر كفاءة ومسؤولية على النحو الذي اتفق عليه رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥. وسوف يساهم إنشاء وظيفة كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات في وضع استراتيجية فعالة لإدارة المعلومات والاتصالات للأمانة العامة بأسرها، كما سوف تساهم الاستعاضة عن نظام المعلومات الإداري المتكامل بنظام حديث لتخطيط موارد المشاريع في توفير قدر أكبر من الشفافية والمساءلة؛ وسيساعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تحسين إدارة الأصول. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى الحصول على المزيد من المعلومات بشأن السياسة المتعلقة بحصول الجمهور على وثائق الأمم المتحدة وجعل الأمانة العامة أكثر انفتاحاً وشفافية ومسؤولية؛ وإلى إصدار تقرير سنوي شامل يحتوي على المعلومات المالية ومعلومات البرامج؛ وإلى تنفيذ الإصلاح الجاري للمشتريات

٦ - ومضت تقول، لقد وافقت اللجنة على منح الأمين العام سلطة تقديرية محدودة فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية في إطار ترتيبات تجريبية وفي نطاق أضيق مما كان يراه الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت الذي كانت تفضل فيه الاستجابة

لم تحدد موعداً لاتخاذ إجراء بشأنها. وقال إنه تقرر إجراء مناقشة معمقة في الدورة الحادية والستين بشأن ضمان الاستقلال التشغيلي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويتعين الامتناع عن أي محاولة لجر اللجنة إلى اتخاذ قرارات لا تستند إلى المعلومات الملائمة أو استخدام قراراتها للإصلاح لتشجيع برامج سياسية لا صلة لها بالموضوع.

١٢ - السيد حسين (باكستان): قال إن اعتماد مشروع القرار الحالي كان بمثابة عودة إلى روح التوافق وأثبت أن فرض الشروط والشروط المسبقة يعوق المفاوضات ويقوض جو الإخاء. ويجب أن تتفق اللجنة على تفادي الاتجاه إلى التنافر الذي كان سائداً في الماضي القريب. وكان سقف الإنفاق هو العقبة التي أدت إزالتها إلى استعادة النشاط لعمل اللجنة. وقال إن وفده يؤيد الجهود الرامية إلى جعل المنظمة منظمة أقوى وأكثر فاعلية وديمقراطية وهو يأمل بصفة خاصة أن يكفل الإصلاح السداد السريع وفي الوقت الملائم للدول المساهمة بقوات. ولاحظ الإنذارات المتكررة بأن انعدام المرونة كان عائقاً أمام عمل الأمم المتحدة بطريقة فعالة؛ وقال إن وفده يأمل في أن تساهم الأدوات التي وضعت حديثاً تحت تصرف الأمين العام في تحسين الحالة وتمكين الدول الأعضاء من تحميل الأمانة العامة المسؤولية التامة عن استخدام الموارد.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلاً (A/C.5/60/L.64)

مشروع المقرر A/C.5/60/L.64

١٣ - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/60/L.64.

١٤ - السيدة لوك (جنوب أفريقيا): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إنها تود أن توضح وتسجل، وعلى النحو الذي تم الاتفاق عليه سابقاً، أن تأجيل نظر اللجنة في

٩ - السيد أوزاوا (اليابان): قال إن مشروع القرار الحالي، الذي كان نتاجاً لمناقشات ومفاوضات مطولة جرت بروح توفيقية، يعتبر جزءاً من مسعى مستمر لتحسين إدارة الأمم المتحدة. وقال لقد انضم وفده إلى توافق الآراء بشأنه مع إدراكه بأن القضايا مثل الشراء وصلاحيات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة تتطلب مزيداً من العمل أثناء الدورة الحادية والستين لجعل المنظمة أكثر فاعلية.

١٠ - السيدة سوني (كندا): قالت إن كندا ملتزمة بالتعهدات التي تمت أثناء مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٥. وفي حين أن مشروع القرار الحالي لا يرقى إلى الكمال فقد كان نتاجاً لتوافق للآراء وأتاح للدول الأعضاء تطوير عملية الإصلاح الإداري. وقالت إن وفدها يشعر، مع ذلك، بالقلق إزاء عدم الاتفاق على الترتيبات اللازمة لجعل مكتب خدمات الرقابة الداخلية مكتباً مستقلاً من الناحية التشغيلية. فضلاً عن ذلك، ومثلما كان وفدها يؤيد منح الأمين العام السلطة التقديرية التي يحتاج إليها لتمكين المنظمة من الاستجابة بسرعة للاحتياجات المتغيرة، شعر بحجبة أمل لأن السلطة التقديرية المحدودة المنصوص عليها في مشروع القرار تقل كثيراً عما طلبه الأمين العام. وبالرغم من أن الجمعية العامة قررت عدم الاستمرار في تجربة إعادة نشر الوظائف الخمسين بعد انتهاء فترة الستين الحالية، يتعين ألا يتخلى الأمين العام عن ممارسة المرونة. وقالت إن كندا تتطلع إلى التقرير المتعلق بتوخي المرونة وتقديمه إلى الدورة الثانية والستين.

١١ - السيد بيرتي أوليفا (كوبا): قال بالرغم من أن وفده يرحب بالجهود المشتركة للدول الأعضاء في اعتماد مشروع القرار فإن مما يدعو للأسف أن التأخير في إصدار الوثائق لم يتيح للجنة الوقت الكافي لمناقشة الإصلاح الإداري بشكل ملائم. وقال إنه يأمل في أن تمتنع الوفود في المستقبل عن إدراج قضايا خارجية في مشاريع القرارات لمجرد أن اللجنة

إلى انتخاب موظفي مكتبها للدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

١٩ - وقال لقد تم ترشيح السيد يوسف (الجزائر) لانتخابه رئيسا للدورة الحادية والستين. وفي غياب أية ترشيحات أخرى ووفقا للمادة ١٠٣ من النظام الداخلي، فإنه سوف يعتبر أن اللجنة تود انتخاب السيد يوسف (الجزائر) رئيسا.

٢٠ - تم انتخاب السيد يوسف (الجزائر) رئيسا بالتركية.

٢١ - الرئيس: قال إن مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى ومجموعة الدول الأوروبية الشرقية قد رشحت على التوالي السيدين متسوبولوس (اليونان) والسيد مامادوف (أذربيجان) لوظيفتي نائبي الرئيس ورشحت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي السيد سيمانكاس (المكسيك) لمنصب المقرر. وسيتم انتخاب نائب الرئيس من مجموعة الدول الآسيوية في جلسة لاحقة للجنة.

٢٢ - تم انتخاب السيد متسوبولوس (اليونان) والسيد مامادوف (أذربيجان) نائبين للرئيس والسيد سيمانكاس (المكسيك) مقرا بالتركية.

اكتمال عمل اللجنة الخامسة في الجزء الثاني من الدورة الستين المستأنفة للجمعية العامة

٢٣ - بعد تبادل المحاملات الذي اشتركت فيه السيدة لوك (جنوب أفريقيا) باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، والسيد أودو (نيجيريا) باسم المجموعة الأفريقية، والسيدة أغاجانيان (أرمينيا) باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية، والسيد تورنكتون (غيانا) باسم مجموعة ريو، والسيد بيرتي أوليفا (كوبا)، والسيد مومبي - وفولا (أوغندا)، والسيد النجار (مصر)، أعلن الرئيس أن اللجنة الخامسة أكملت عملها للجزء الثاني من الدورة الستين المستأنفة للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.

اقتراحات الأمين العام المتعلقة بممارسات الإدارة المالية (A/60/846/Add.3) يتعلق فقط بتلك المقترحات التي قررت اللجنة بشكل جماعي إحالتها إلى الدورة الحادية والستين. أما المقترحات قيد النظر فقد وردت في الجزء السابع من مشروع القرار A/C.5/60/L.67.

١٥ - وقالت لقد طلبت المجموعة في الجلسة ٦٥ للجنة أن تحيل اللجنة إلى الدورة الحادية والستين مقترحات الأمين العام المتعلقة بإصلاح نظام الشراء (A/60/846/Add.5). وكان من المتوقع أن ييسر للأمانة العامة تقديم معلومات إضافية استجابة للجزء الخامس من قرار الجمعية العامة ٢٦٠/٦٠ والنظر مرة أخرى في مسألة إقامة العدالة بما في ذلك التقرير المتعلق بإعادة تشكيل فريق لإدارة العدالة في ضوء أهميتها لتعزيز إدارة الموارد البشرية.

١٦ - السيد الجنيد (سنغافورة): كرر الطلب الذي قدمه في الجلسة الخامسة والستين للجنة بأن يقوم وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بتقديم المزيد من المعلومات الشاملة في الدورة الحادية والستين بشأن تقرير ديلويت Deloitte المتعلق بعملية الشراء. وطلب تقرير حالة بشأن ذلك الطلب.

١٧ - السيد ساش (المراقب المالي): رد بأنه ستكون هنالك إحاطة متابعة بشأن المسألة في الدورة الحادية والستين. ونظرا لأن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية قد قدم إحاطة أولية فإن من المتوقع حضوره لتقديم إحاطة متابعة.

انتخاب رئيس وأعضاء مكتب الدورة الحادية والستين للجمعية العامة

١٨ - الرئيس: قال وهو يشير إلى المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة ٨٩ المتعلقة بتأجيل انتخاب رئيس وأعضاء مكتب اللجنة الخامسة للدورة الحادية والستين للجمعية العامة (A/60/PV.89) والمادتين ٩٩ (أ) و ١٠٣ من النظام الداخلي، على النحو المعدل بقراري الجمعية العامة ٥٠٩/٥٦ و ١٢٦/٥٨ على التوالي، إن اللجنة سوف تنتقل